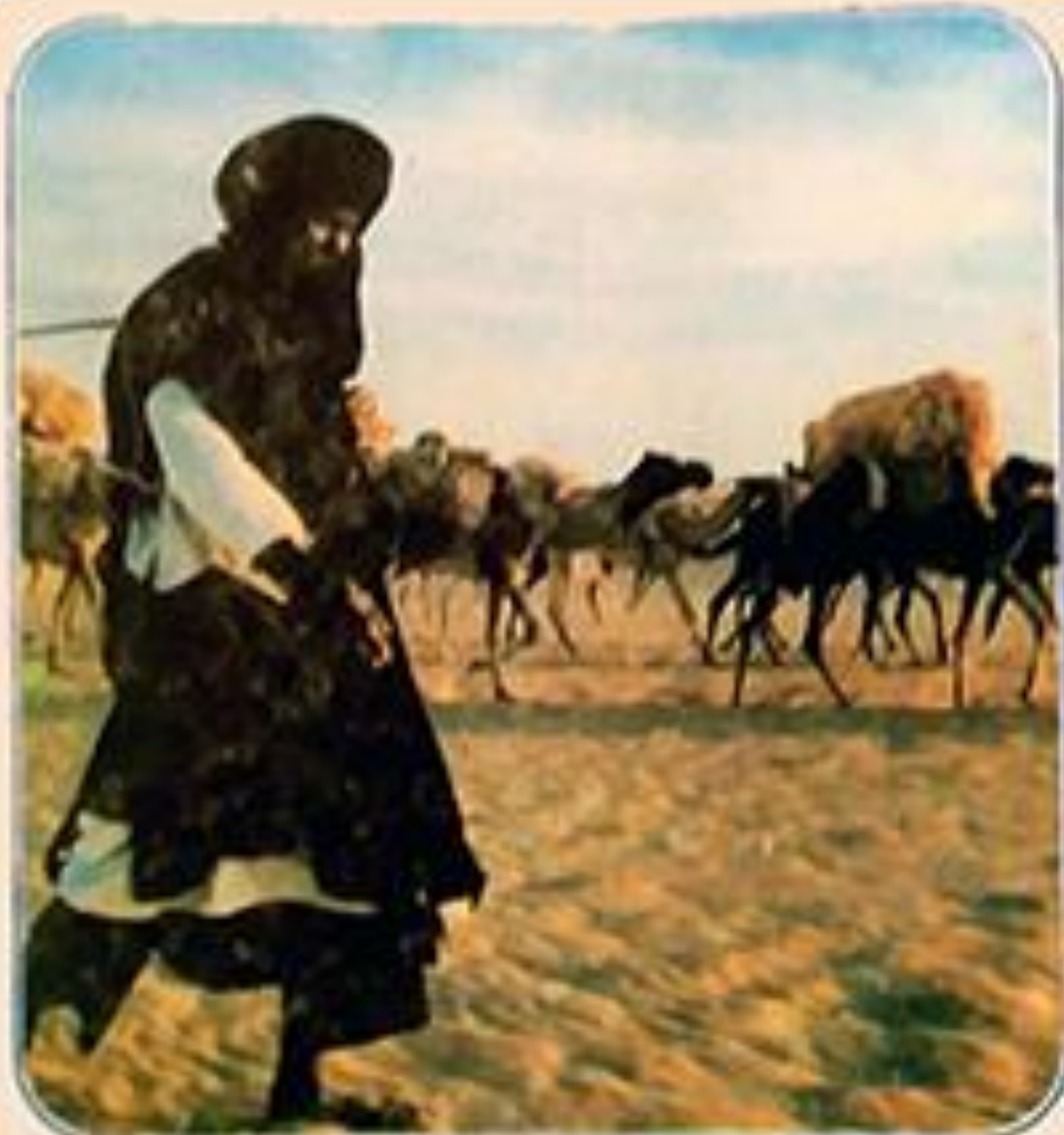


مجلة

الجمعية الجغرافية الليبية



العدد الأول السنة الأولى 1425 (1996)



مجلة

الجمعية الجغرافية الفلسطينية

تصدر سنوياً عن الجمعية الجغرافية الليبية



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية المعظمى

بنغازى

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

هيئة التحرير:

رئيسا	د. الهادي بولقمة
عضوا	د. محمد الأعور
عضوا	د. عبد الحميد بن خيال
عضوا	عواطف الأميس
عضوا	سعد الزليتن

اللجنة الاستشارية:

د. منصور الكيخيا
د. ابو القاسم العزابي
د. عبدالله عومر
د. سعد القزيري

العنوان: قسم الجغرافيا - جامعة قاريونس

ص.ب 18244 بنغازي

المحتويات

1	الافتتاحية
3	فون تونن والتوسع الحضري
	ترجمة: د. عوض الحداد.
37	غات: قراءة في أوراق الرحالة جيمس ريتشاردسن
	د. الهادي بولقمة
53	براك وادي الشاطئ: تحليل القاعدة الاقتصادية (1981)
	د. منصور البابور
	ارسابات الضفاف المحدبة للثنيات، ودورها في بناء السهل الفيضي
68	للأودية شبه الجافة
	د. فتحي الهرام
87	التصحّر يهدد مستقبل الدول النامية
	د. امحمد مقيلى
116	التعليم الاساسى فى ليبيا: دراسة فى الجغرافيا التطبيقية
	سعد محمد الزليتنى
133	الاتجاهات الفلسفية والمنهجية فى الجغرافيا
	د. عبدالحميد بن خيال
162	السياحة والبيئة
	زينب المكى أبوزيد

**تم تمويل فاتم أعداد مجلة الجمعية الجغرافية الليبية من
ميزانية جامعة قاريونس، التي لا يسع أمانة تحريرها سوى
تقديم وافر الشكر والعرفان وفاء لها على هذه اللفتة
الكريمة**

رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم
الافتتاحية

عزيزى القارئ

شكرا لا نهاية له لعون العلى القدير، الذى أتاح الظرف الملائم والمناسبة السعيدة اللتين أمكن من خلالهما فك العقال الذى حال دون إنطلاق الجمعية الجغرافية الليبية وأبقى عليها مجرد رهينة دون حراك مدة عقد ونصف، كان بالإمكان خلالها تحقيق العديد من اللقاءات لذوى الاختصاص، وما أكثرهم، فى مختلف اطراف بلادنا الحبيبة، وما ينجم عن ذلك من إثراء للدراسات الجغرافية التى لازلنا فى أمس الحاجة للقيام بها وتعميم نشرها خدمة لابنائنا الطلبة، ولكل من يهمهم الاطلاع وجنى أكبر رصيد من المعلومات التى لا تزال ترنو إلى من يكشف دثارها.

فقد حقق الملتقى الجغرافى الأول بمدينة الزاوية عام 1993، صدور نتائج أعماله فى جزئين تحت عنوان: العلوم الجغرافية وحماية البيئة، وحقق اللقاء الثانى بمدينة بنغازى فى العام المنصرم، ضمن أحد توصياته صدور هذا العدد من مجلة الجمعية التى حين يكتمل شد الأزر، ويصبح الإحساس بالاسهام فيما تقوم به جزءا من مهام حاملى لواء هذا الفرع من التخصص العلمى، الذين تعتر المجلة بوجودهم وبمساهماتهم الهادفة التى عليهم مضاعفتها كما ونوعا للشعور بأنها لازالت أقل مما يتحتم عليهم القيام به خدمة للصالح العام.

الأخوة القراء

نستسمحكم عذراً أية هفوات قد تلفت انتباهكم فى الوقت الذى نشكر فيه من تفضل بالمساهمة فى توفير المادة العلمية لنواة هذه المجلة المتطلعة لغد أفضل، علما بأننا على استعداد تام لنشر كل ما هو مطابق للشروط كما يشرفنا تلقى اقتراحاتكم فيما يتعلق بالرفع من شأن هذه

الدورية التي يسعدها التنويه بجهد الأخوة في المركز العربي للحاسب الآلى، وكذلك الأخت أميمة عبدالعزيز الصراط، للجهد الذى قدموه فى وصول هذا العدد إليكم، مع التأكيد للجميع بأن الدفع والرفع من شأن هذه الدورية لن يكتب له استمرار التواصل إلا بمعاضدتكم لها.

والله ولى التوفيق

د. الهادى بولقمة

رئيس التحرير

التصحر يهدد مستقبل الدول النامية*

امحمد عياد مقبلي**

مقدمة

تتعرض الأقاليم الجافة وشبه الجافة وبعض الأقاليم شبه المطيرة إلى تدهور بيئي خطير يؤدي إلى زيادة تكرار فترات الجفاف وينشط عوامل التصحر نتيجة لتزامن مؤثرات النمو السكاني مع ظروف مناخية غير ملائمة. والتصحر لا يعنى الزحف الصحراوي حيث تتقدم حدود الصحراء في جبهات أو موجات من الرمال نحو الأراضي الزراعية والمراعي والغابات، بل يقصد به تعرض الأراضي الخصبة إلى التعرية الشديدة مما يجعل مظهرها لا يختلف عن الصحراء الحقيقية في شيء، حيث تظهر المساحات الصخرية والرملية والسبخات حتى في أماكن بعيدة عن حدود الصحراء نفسها، وبناء على ذلك فإن التصحر ظاهرة ليست مقصورة على المناطق الجافة وشبه الجافة فحسب، بل تحدث في أي مكان يتعرض إلى جور الاستغلال بغض النظر عن القرب أو البعد من حدود الصحراء الحقيقية. وبناء على تقارير وكالة التنمية الدولية فإن أقاليم الساحل على سبيل المثال قد أضيفت إلى الصحراء الكبرى خلال الفترة الممتدة من منتصف الثلاثينيات إلى منتصف السبعينات من هذا القرن مساحة قدرها 650 ألف كم² من الأراضي⁽¹⁾.

ومن الممكن قياس حدود التصحر بمقارنة خرائط استعمالات الأراضي أو الصور الجوية المأخوذة على فترات متعاقبة. وفي هذا المجال قام الباحث لامبري Lamprey بمقارنة خرائط استعمالات الأراضي السودانية لسنة 1958 بالصور الجوية المأخوذة سنة 1975، ووجد أن حدود الصحراء قد ترحلت خلال تلك الفترة بمتوسط عام قدره 90-100 كيلو متر نحو الجنوب، والدليل على ذلك أنه خلال الستينات من هذا القرن كانت شجرة الصمغ العربي منتشرة في ضواحي مدينة الخرطوم لكن نتيجة لزيادة أعداد السكان واستغلالهم الجائر لموارد البيئة

* قدمت في الملتقى الثاني، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، 1-4/11/1423م.

** أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا - جامعة الفاتح، طرابلس.

النباتية فى الرعى والقطع والحرق، فإنه مع حلول منتصف السبعينات لم يعد لهذه الشجرة وجود حول الخرطوم وحتى مسافة 90 كيلومترا ناحية الجنوب(2).

إن فترات الجفاف والمجاعات التى تصحبها ليست ظاهرة حديثة بل قديمة قدم تاريخ حياة الإنسان فى هذه الأقاليم، وعاشت فى ذكريات السكان بمسميات تبين فداحة المأسى التى تعرضوا لها، فكثيرا ما تسمع فى النيجر على سبيل المثال عن فترة الجفاف المشهورة "Izenere" بيع طفلك حيث بدلت الاطفال بحفنة من الغذاء وفترة "Yoll Moron" انقض على رفيقك نظرا لأنه لم يبق شئ آخر يمكن عمله والمجاعات لم تنتهى مع مقدم الأوربيين، فقد شهدت سنة 1913 مجاعة "Berl" التى طحنت أقاليم الساحل من المحيط الاطلسى إلى البحر الأحمر، وبين 1931-1932 كان جفاف "Doo Izo Jire" عام الجراد، وعام 1942 الذى شهد مجاعات "Wande Waasu" حيث أصبح كل شخص لا يفكر إلا كيف ينجو بنفسه فقط(3). أما الجفاف الذى ضرب الساحل خلال الفترة 1968-1973 فقد أدى إلى موت أكثر من 100.000 نسمة ناهيك عن تشريد الملايين والقضاء على نسب تتراوح بين 40 و80% من أنواع الثروة الحيوانية بالأقاليم وهكذا فإن التوازن بين الإنسان ومصادر الطبيعة لم يكن نتيجة لوجود علاقة سليمة بينهما، وإنما كان دائما يأتى على حساب هلاك نسبة كبيرة من الحيوانات والسكان، وبذلك كانت الظروف الحياتية باستمرار فى حالة من التوتر الرعب، والحياة القاسية.

وفى الوقت الذى استحوذت فيه مشاكل الجفاف والتصحر بأقاليم الساحل على وسائل الاعلام العالمية نجد أن الاقاليم المحاذية للصحراء الكبرى من جهة الشمال تواجه المصير نفسه والحقيقة أن شعوب شمال الصحراء لم تقاس من الجوع بنفس الشدة التى يتعرض لها الجنوب، والسبب كامن فى الغنى النسبى لدول الشمال، حيث هناك موارد النفط والمعادن والنقد الأجنبى الذى تجلبه العمالة المهاجرة إلى اوربا كل ذلك أدى إلى تحسين الوضع المالى وعدم حدوث المجاعات، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة فى مناطق شمال الصحراء فى سبيل مقاومة التصحر إلا أن مسألة الرعى الجائر واستعمال الجرارات فى حراثة الاراضى الهامشية يتسبب فى تهينة التربة لقمة سائغة للتعرية خصوصا خلال سنوات الجفاف الفصلى أو المناخى.

وفي النصف الجنوبي من القارة الأفريقية لا تستثنى دولة من ظروف التصحر، فهو مستفحل بأقطار كينيا وتنزانيا، وموزمبيق، وزمبابوي، وأنغولا وجنوب غرب إفريقيا كما أن التصحر ضارب أطنابه بأقطار الشرق الأوسط كسوريا والعراق والأردن واليمن وإمارات الخليج العربي أضف إلى ذلك دول وسط آسيا بدون استثناء والصين والهند والباكستان وفي منتصف الكرة الغربي تتعرض اقاليم البمبا في الأرجنتين إلى التدهور بشكل خلق ظروف صحراوية لم تكن معروفة من قبل. واتسعت صحراء شمال غرب البرازيل بسبب تدمير الغابة الاستوائية والتوسع الزراعي، وعلامات ذلك استبدال الحشائش الطبيعية والاحراش بأنواع من التين الشوكي وأنواع من الحشائش الخشنة قليلة الجودة كغذاء للحيوان. كما تحولت مساحات شاسعة من شمال غرب المكسيك وجنوب غرب الولايات المتحدة إلى صحارى خلال بضعة مئات من السنين تلت مقدم الأوربيين إليها، لقد تلقى الأمريكيون درسا قاسيا من جراء الإفراط في استغلال الاراضى عندما خيمت فترة جفاف في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من هذا القرن على اقليم الوسط الغربى من البلاد، حيث تضافرت ظروف الجفاف وسوء استغلال الأراضى الرعوية والزراعية فحولت مساحات شاسعة منها بين عشية وضحاها إلى كثبان رملية متحركة وغبار جوى Dust Bowl. ويشير تقرير عن مكتب المراعى الأمريكى سنة 1975 الى أن حوالى 50 مليون هكتار من مجموع 163 مليون قد اصابه بالتصحر (4).

وهكذا فإن التصحر يصيب الدول الغنية والفقيرة على السواء، إلا أن مؤثراته على حياة السكان تختلف، فالدول الغنية، ذات الموارد المتنوعة، وبرامج الضمان الاجتماعى، يمكنها التعامل مع ظروف التصحر وفترات الجفاف بأسلوب ناجح مما يجنبها الكوارث البشرية. فبالرغم من تكرار الجفاف ونشاطات التصحر بدول كاستراليا والولايات المتحدة ودول الخليج العربى وليبيا إلا أنها لا تشعر به كثيرا نظرا لتعدد مصادر الدخل القومى لتلك الدول ووفرة المال الذى يمكن من استيراد الاحتياجات من الخارج. وعلى المستوى الفردى بهذه الدول فإن الشخص الذى يتضرر مباشرة من الجفاف والتصحر يمكنه الهجرة بكل سهولة إلى أماكن أخرى تتوفر بها ظروف معيشية أفضل، كما أن برامج الرعاية الاجتماعية تضمن لكل فرد الحد الأدنى من الدخل. وفي المقابل نجد أن عشرات الملايين من الأفارقة والآسيويين لا يجدون مثل هذه التسهيلات ويعيشون

فى صراع مع الفاقة والعوز ، وخلال سنوات الجفاف يواجهون المجاعات والأمراض مما ينتهى بأعداد كبيرة منهم إلى الموت.

مظاهر التصحر

يمكن تحديد أهم مظاهر التصحر فى الفقرات التالية:

- 1- تدهور حالة الغطاء النباتى فى كثير من المناطق واختفائه تماما من مناطق أخرى.
- 2- تبدل أنواع الحيوانات المستغلة فى الرعى، فالأراضى الخصبة تستغل فى رعى الأبقار لأنها أكثر انتاجية من الأنواع الأخرى، لكن عندما تضعف القدرة الاستيعابية للمرعى تستبدل الأبقار بالأغنام، ومع زيادة التدهور تستبدل الأغنام بالماعز لأنها أقدر على الاستفادة من مخلفات البيئة وبإمكانها تسلق الأشجار للتغذى على أوراقها وأغصانها الطرية. وعليه فإن وجود الماعز كحيوان أساسى بالأقاليم الجافة وشبه الجافة يعنى أن الأرض فى مراحلها النهائية من التدهور.
- 3- تكون الكثبان الرملية وزحفها على القرى والواحات وخطوط المواصلات البرية، وزيادة تركيز الغبار فى الجو.
- 4- تناقص مناسيب المياه الجوفية وتردى نوعيتها بسبب تناقص معدلات تغذيتها بمياه الأمطار من جهة وزيادة تركيز الأملاح أو المواد القلوية والكبريتية بها من جهة أخرى.
- 5- انقراض العديد من أنواع الحيوانات والطيور البرية بسبب تدمير مستوطناتها الطبيعية.
- 6- الهجرة الجماعية لسكان الأرياف إلى المدن بسبب تدهور حالة المراعى والمزارع وتناقص قدراتها الانتاجية.
- 7- انتشار المجاعات، والبطالة بين السكان، وتدهور الوضع الاقتصادى والاجتماعى المؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسى والحروب الأهلية.

عوامل التصحر

تتضافر العديد من العوامل الطبيعية والبشرية في الاسراع بعملية التصحر نوجزها في

الآتي:

أولاً: العوامل الطبيعية

المناخ بما يتضمنه من أمطار ورياح وحرارة عامل متغير ولا يثبت على حال، ومن السهل إثبات ذلك، فالشواهد الحضارية والجيولوجية تدل على أن أقاليم الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، كانت الى وقت قريب تزخر بالخضرة والحياة الحيوانية نتيجة لوفرة الأمطار⁽⁵⁾، فقد تم اكتشاف العديد من الحفريات كجذوع الأشجار المتحجرة وهياكل الحيوانات مما يدل على وجود حياة نباتية شبيهة بالتي تعيش حالياً بالمناطق المدارية المطيرة، فمن الرسوم ما يظهر قطعان الأبقار والأسود، كما اكتشفت حفريات للفيلة والزرافة ووحيد القرن، وهي حيوانات تتطلب بيئة مطيرة توفر لها الغذاء النباتي الكافي ومياه الشرب.

ومن توزيع الحفريات السابقة الذكر بمناطق جنوب الصحراء الكبرى استنتج الباحث وايت Whyte سنة 1950 أن خط تساوي المطر 200 ملم كان يقع على بعد 550 كيلومتراً الى الشمال من موقعه الحالي⁽⁶⁾ والدلائل الأخرى على وفرة امطار أقاليم الصحراء الكبرى في عصور قديمة نذكر استعمال القرطاجنيين الفيلة في حربهم ضد روما في القرن الخامس قبل الميلاد، وازدهار حضارة راقية على نهر الهندوس خلال 4 آلاف سنة مضت. كما يذكر الباحث تومبسون Thompson سنة 1974 أن الصيادين الجزائريين كانوا الى عهد قريب من فترة الاستعمار الفرنسي يستعملون الفهود في مطاردة قطعان الغزلان واستدعائها إلى مواقع طبيوغرافية ملائمة للقنص⁽⁷⁾.

إن وجود الفهود في جنوب الجزائر دلالة على ملائمة الظروف البيئية لحياة هذا النوع من الحيوان الذي يتطلب مراعى كفيلة بإعالة أعداد كبيرة من الغزلان. وتشير بعض الدراسات الجيولوجية إلى أن مصدر مياه أحواض مرزق والسرير والكفرة يرجع الى أمطار البلايستوسين الشهيرة التي شهدتها المنطقة منذ 20 الى 30 ألف سنة مضت.

إن، على مدى زمنى طويل، المناخ متغير من وضع إلى آخر استجابة لتغيرات فى المؤثرات الخارجية والداخلية فى المنظومة الجوية، وتتصل المؤثرات الخارجية أساسا فى تبدلات تحدث فى الطاقة الشمسية الواردة الى سطح الأرض، حيث تتسبب دورة زاوية ميل محور دوران الأرض حول نفسها، ودورة الحضيض الشمسى، ودورة مدار الأرض حول الشمس، وكذلك دورات البقع الشمسية فى تباين كمية الطاقة الشمسية من فترة إلى أخرى. أما المؤثرات الداخلية فهى متمثلة فى ثوران البراكين ونشاطات الانسان المؤدية الى تبدل خصائص سطح الأرض والغلاف الجوى ومن ثم المناخ(8). فالبراكين بإستطاعتها نفث كميات هائلة من الغبار والأبخرة والغازات الى الغلاف الجوى، مما تسبب فى تناقص كميات الاشعاع الشمسى الواصلة الى سطح الأرض فتتخفض درجة الحرارة(9). أما الفترات الخالية من النشاطات البركانية فهى تتميز بشفافية عالية للجو مما يسمح بوصول جرعات كبيرة من الاشعاع الشمسى فترتفع درجة الحرارة(10). كما تتسبب نشاطات الانسان فى الصناعة والمواصلات فى شحن الجو بالغازات والنتى أهمها من الناحية المناخية غاز ثانى اكسيد الكربون الماص للأشعة الحرارية المنطلقة من الأرض مما يتسبب فى انحباس الحرارة وتسخين الغلاف الحء (11).

ويرى فريق الباحثين أن قيام الانسان بطريق مباشر أو غير مباشر بإزالة الغطاء النباتى وتعرية السطح يؤدى الى تقوية مؤثرات التبدلات المناخية وإطالة فترات الجفاف وزيادة حدة التصحر، ويؤكد الباحث اوترمان Ottreman والباحثان تشارنى وزميله ستون Charny and Stone على أن زيادة نورانية سطح الأرض Surface Albedo (معدل انعكاس السطح لأشعة الشمس) يتسبب فى تناقص درجة حرارة السطح وبالتالي للحرارة فى التروبوسفير Environmental Lapse Rate يضعف تيارات الحمل الصاعدة المتسبب الرئيسى فى تكون السحب(12). كما نبه الباحث برايسون Bryson الى أن زيادة كثافة الغبار الجوى بفعل عوامل التصحر يؤدى الى زيادة نورانية الغلاف الجوى Atmospheric Albedo الى سطح الأرض وتتناقص كميات الاشعاع الشمسى الواصلة الى سطح الأرض، وتناقص درجة الحرارة، علما بأن التناقص الحرارى بالعروض العليا يكون أكبر من مثيله بالعروض الدنيا، وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة التدرج الحرارى بين المناطق المدارية والقطبية وتزحزح خلايا الضغط المرتفع دون

المدارى باتجاه الدائرة الاستوائية مما يتسبب فى تقلص نطاق المطر الموسمى الواقعة بين المدارين، مما يفسر ولو جزئيا زيادة تكرار فترات الجفاف والمجاعات المدمرة بهذه الأقاليم. لكن إذا وجد هذا الارتباط فعلا بين الأراضى المتصحرة والأمطار، لأمكن استنتاج بأن فترات الجفاف سوف لن تنتهى أبدا، وفى الحقيقة فإن الأمر ليس بهذه البساطة، فالمناخ عبارة عن حصيلة لمؤثرات خليط كثير من العناصر ولا يتحدد مساره بعنصر واحد، وإن كان يتسبب فى حدوث حيود سلبى Negative Anomaly جفاف مثلا، لكن عندما يحدث ذلك، تتمكن ميكانيكية التغذية الارجاعية السالبة Negative Feed Back Mechanism من اعادة التوازن بقطع سلسلة

الجفاف والعودة الى الوضع الطبيعى Normal State.

إن أعظم التأثيرات التى تنتج عن إزالة الغطاء النباتى تظهر ليس فى المناخ بل فى الموازنة المائية المحلية، فعندما تتعزى التربة من غطائها النباتى وتجهض من العناصر العضوية والمعدنية، يضعف تركيبها وتتفكك فيسهل نقلها بواسطة الرياح ومياه السيول، وبذلك يفقد سطح الأرض القدرة على امتصاص مياه الأمطار والمحافظة عليها كطوبة فى التربة. فالأمطار الساقطة على السطح العارى ليس أمامها إلا الجريان السطحى السريع مما لا يترك فرصة للاستفادة منها محليا فى تركيب التربة وفى تغذية مخزون الماء الجوفى، وفى الوقت نفسه، يزداد معدل تكرار فيضانات الأنهار لسببين هما: (1) زيادة حصة الجريان السطحى من مياه الأمطار وسرعة تدفق المياه و(2) إختناق مجارى المياه بالطمي المنجرف إليها من على سفوح

المنحدرات ومن نتائج تدهور التربة يمكن ملاحظة حدوث تبدلات فى أنواع النباتات التى يمكن أن تغذيها هذه التربة الفقيرة، حيث تغزوها النباتات الخسنة الأقل جودة والمرتبطة بالمناخ الأكثر جفافا، كما يلاحظ أيضا حدوث انخفاض فى منسوب الماء الجوفى، وزيادة مخاطر الكثبان الرملية المتحركة، وهجرة سكان الأرياف والمدن، وانقراض بعض أنواع الحيوانات والطيور أو هجرتها الى أماكن جديدة.

إن السبب المباشر فى تكرار فترات الجفاف القصيرة يمكن إرجاعه الى تبدلات الدورة الهوائية العامة(13). فالجفاف أينما وجد سواء فى العروض المعتدلة أم المدارية أم دون المدارية

ينتج أساساً عن سيطرة أنظمة ضغط جوى ضد اعصارية بهوانها الغاطس والمستقر، فالهواء الغاطس Subsidence يؤدي إلى ارتفاع الضغط والحرارة على السطح، وإلى تناقص الرطوبة النسبية واختفاء السحب من الجو. كما يؤدي وجود المرتفع ضد الأعاصير إلى حدوث ظاهرة الصد الجوى Blocking المانع لعبور الأعاصير المطيرة المتحركة من الغرب إلى الشرق أو إلى الجنوب منه ويحرم المناطق التي يسيطر عليها من سقوط الأمطار فينجم الجفاف الذي قد يطول أو يقصر تبعاً لموقع ضد الأعصار وشدة (14).

مما تقدم يتضح أن المناخ متغير على مدارات زمنية مختلفة الطول، والذي يهمنا في هذا الخصوص هو تغيرات المناخ القصيرة المؤدية إلى تكرار فترات الجفاف التي تشكل جزءاً من طبيعة المناخ بالأقاليم شبه الجافة وشبه المطيرة كالتي نحن بصدد دراستها. عليه يجب توقع حدوث الجفاف في أي وقت، واعتباره شيئاً مألوفاً لا شاذاً وأخذ الاحتياطات اللازمة للتعامل معه من أجل الحفاظ على مقدرات البيئة الهشة من الدمار والتصحر.

ثانياً: العوامل البشرية

تتضافر مؤثرات العديد من العوامل البشرية في المساهمة في تدهور أحوال البيئة ورجحان كفة التوازن إلى الجانب المدمر المؤدى إلى التصحر، وتتمثل هذه العوامل في النقاط التالية:

1- تفوق الكثافة الحيوانية على القدرة الاستيعابية للمراعى.

لقد تسببت برامج الرعاية البيطرية في تناقص أمراض الحيوان وقللت من معدلات النفوق إلى حد ما مما أدى تضاعف أعداد الحيوانات. فالسنوات المطيرة تبعث في الرعاة الشعور بالتفاؤل المبالغ فيه حول قدرة الأرض الاستيعابية، حيث يصير بإمكان القطعان الصغيرة التي نجت من محنة الجفاف، الاستفادة من المراعى التي تحيها الأمطار من جديد، كما أن غياب برنامج ينظم أعداد الحيوانات حسب القدرات الاستيعابية للمراعى، وجدولة التسويق، ساهم في تضاعف أعداد الحيوانات والتسبب في الرعى الجائر والتصحر ومما زاد الطين بلة أن المكانة الاجتماعية للفرد البدوى تتحدد بالعدد الذي يمتلكه من الحيوانات، كما أن هناك قناعة راسخة

بحقول البدو بأن امتلاك أكبر عدد من الحيوانات يعتبر أفضل ضمان ضد الجوع خلال سنوات الجفاف، فمهما كان عدد الذى ينفق من الحيوانات، فلا بد من أن ينجو عدد منها يمكن الاعتماد عليه فى التزود بالغذاء وفى تجديد القطيع عند انتهاء فترة الجفاف. إن هذا الفهم الخاطئ لحقيقة العلاقة بين أعداد الحيوانات وتأثيراتها على البيئة ساهم الى حد كبير فى تفاقم مشكلة التصحر حيث أن تفوق الكثافة الحيوانية على القدرة الاستيعابية للأرض - التى تضعف بشكل كبير خلال سنوات الجفاف - يؤدى الى مشكلة الرعى الجائر والتصحر.

وقد تؤدى السياسات الحكومية التنموية بطريقة غير مباشرة فى المساهمة فى التصحر، فعلى سبيل المثال، التصحر الذى أصاب محمية الهنود الحمر نافاهو Navaho الواقعة بشمال ولايتى أريزونا ونيو مكسيكو الأمريكيتين. حيث لجأ الهنود الحمر - بتشجيع من الحكومة الفدرالية - إلى رعى الأغنام، وفى غياب إدارة حازمة تنظم وتراقب هذا النشاط، تضاعفت أعداد الحيوانات وتسببت فى الرعى الجائر. فقبل تطبيق برنامج تخفيض أعداد الحيوانات سنة 1970، وجد أن بعض المناطق ذات قدرة استيعابية لإيواء 16000 رأس من الغنم تحتوى على 140.000 رأس، لهذا فالأراضى التى كانت الى عهد قريب مروجاً خضراء، تحولت اليوم الى مساحات قاحلة لا ينمو بها إلا بعض النباتات الصحراوية الخشنة وتعبث بها الكثبان الرملية المتحركة⁽¹⁵⁾. وفى الجفارة الليبية أدى مشروع الهيرة الزراعى الى تسوية الأرض وإزالة النباتات الحولية التى كانت تحمى التربة (كالسدر والرتم والشعال والديس) مما جعل التربة مكشوفة لمؤثرات الرياح، خاصة خلال سنوات الجفاف، عندما تحرث الأرض وتزرع بحبوب القمح والشعير ويفشل النبات فتهمل الأرض المحروثة وتتحول الى مراعى يعبت بها الرعاة. لقد أضحت ملامح التصحر واضحة للعيان، حيث يتشبع الجو بالأتربة والغبار، وتزحف كثبان الرمال المتحركة مع كل هبة ريح فتسبب مشاكل مروورية خطيرة نتيجة لإضعاف مجال الرؤية وصعوبة قيادة السيارات على طريق العزيزية غريان الذى تغطيه الرمال، مما يتوجب صرف مبالغ باهظة من الأموال لجرف الرمال أو نقلها بعيداً عن الطريق.

ومن مظاهر الرعى المفرط بأقاليم الساحل، اختفاء الحشائش الفصليّة التى كانت تنمو بطول ستة أقدام وتتعمق جذورها بنفس المسافة فى التربة، فبسبب الرعى المفرط لم يعد لجذورها

القدرة على اختراق التربة فتبقى قريبة من السطح، مما يؤدي إلى حرمانها من مصادر الرطوبة العميقة، وخلال سنوات الجفاف تموت بالكامل، كما أن الرعى الجائر تسبب في عدم تمكن الحشائش من النمو إلى مرحلة نضج البذور، وبذلك حرمت الأرض من بذور الحشائش الفصلية الضرورية للإنبات خلال موسم الأمطار اللاحق وبإختفاء الحشائش الفصلية ظهرت حشائش سنوية خشنة قليلة الجودة كمصدر لغذاء الحيوان، وحتى هذه تعرضت للرعى الجائر والدوس الشديد بحوافر الأبقار والأغنام مما تسبب في اختفائها، وحل محلها نباتات جذرية تجف بسرعة وليس بمقدورها الحفاظ على تماسك التربة، وهكذا تسبب الرعى الجائر في إضعاف تماسك التربة وجعلها هشة سهلة التعرية بفعل الرياح الجافة التي تنشط على وجه الخصوص مع بداية موسم الأمطار (16).

2- تقلص المراعى وتغير نظم استغلال الأرض.

في جميع انحاء العالم تشهد الأراضي الغابية والمراعى تقلصا ملحوظا بفعل التوسع الزراعى والحضرى، وفي أقاليم الساحل على سبيل المثال، أدى زيادة الطلب على النقد الاجنبى الى تشجيع المزارعين على تحويل أجود الأراضي المروية لانتاج المحاصيل النقدية لأجل التصدير مثل التبغ والبن والكافو، والفول السوداني، وهذا بدوره دفع زراعة المحاصيل الغذائية الى أن تتوسع مرغمة في أراضي جديدة كانت في الماضى من ضمن المراعى التقليدية الخصبة مما أجبر الرعاة على التوسع باتجاه حدود الصحراء مما جعلها أكثر عرضة لمخاطر الجفاف وعرض الأراضي الى مشكلة الرعى الجائر والمزيد من التصحر. ويشير الباحثان إيكولم وبراون الى أن مساحة الأراضي الرعوية بأقاليم راجستان الهندية شمال غرب الهند، قد تناقصت من 14 مليون هكتار الى 11 مليون خلال العشرة سنوات الواقعة بين 1951-1961، أما أعداد الماعز والأغنام فقد زادت خلال الفترة نفسها من 9.4 الى 14.4 مليون رأس. وخلال عقد الستينات استمرت أعداد القطعان فى الزيادة فى الوقت الذى تزايدت فيه مساحة الأراضي الزراعية من 26% الى 38% والنتيجة هى تقلص مساحة المراعى من جهتين: التوسع الصحراوى من جهة، والتوسع الزراعى من جهة أخرى وهكذا أخذت كثافة الحيوانات تزداد فى مساحات تضيق باستمرار مما تسبب فى مشكلة الرعى الجائر، وتحول معظم الأراضي

الرعية بشمال غرب الهند ووسطها الى اراضى قاحلة. ففي سنة 1958 كانت الكثبان الرملية تغطى 25% من المساحة ومع حلول عام 1969 ازدادت مساحتها الى 33% مما يشير الى أن التصحر يزحف حثيثا نحو العاصمة الهندية دلهي⁽¹⁷⁾. ونظرا لأن الأقاليم الجافة بالهند تعتبر من أشد أقاليم العالم كثافة بالسكان، فإن نشاطات التصحر هذه، تعنى أن حالة الفقر والمجاعات المتكررة هناك سوف لن تزداد إلا سواء مع مرور الوقت.

3- استخدام تقنيات غير مناسبة لظروف الأقاليم الجافة وشبه الجافة.

فى سبيل التقليل من مخاطر الجفاف ومنعا للرعى الجائر والتصحر، قامت العديد من الحكومات الأفريقية باستيراد المضخات المائية وبحفر الآبار العميقة لأجل توفير مياه سقاية الحيوانات فى أماكن متعددة مما يسمح بانتشار الرعاة فى مساحات واسعة ويقلل من تركيزهم فى أماكن محدودة. ولكن هذا الاجراء لم يصاحبه إجراءات أخرى مساندة وضرورية فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية تهدف الى التقليل من أعداد الحيوانات وإبقائهم باستمرار دون القدرة الاستيعابية للمراعى. فالآبار الجديدة وفرت المياه للشرب طول العام مما أدى الى زيادة أعداد الحيوانات وقلل فى الوقت نفسه من مجال حركتها، حيث أصبح الرعاة يترددون فى المغامرة بالبحث عن مراعى جديدة بعيدة عن نقاط السقاية، بل زاد تركيزهم فى مساحات دائرية تحيط بالآبار مما تسبب فى مشكلة الرعى الجائر المحلى، فأصبحت القطعان تموت خلال فترات الجفاف جوعا لا عطشا. إن كثرة تردد قطعان الماشية والأغنام على نقاط السقاية أدى الى اختفاء الغطاء النباتى وتفتيت التربة وسهل عمليات التعرية الجوية للتربة خصوصا خلال فترات الجفاف، والجرف المائى خلال العواصف الرعدية والمطيرة. إذن، الآبار التى انشئت أصلا لغرض منع التصحر أصبحت مراكز لانتشار الصحراء فى جميع الاتجاهات كالمرض الجلدى الذى يبدأ فى منطقة ثم سرعان ما ينمو الى أن يغطى الجلد كله بعد فترة وجيزة. كما أن استعمال المضخات الكهربائية بكثافة عالية فى الآبار السطحية الصحراوية أدى الى تسارع نضوب طبقة المياه وتجفيف طبقة التربة الواقعة فى مجال جذور أشجار النخيل فتسبب فى موتها، واضمحلال فرص الحياة الكريمة بتلك المناطق، أما ضخ كميات هائلة من المياه فى أعماق كبيرة الى السطح لاستغلالها فى مشاريع رى كبرى تفتقد الى شبكات صرف متطورة للتخلص من المياه الزائدة عن

حاجة النبات والتربة فإنه أدى الى رشحها الى طبقة المياه السطحية، هذا بدوره أدى الى ارتفاع منسوب الماء الى السطح والتسبب في ظاهرة تملح التربة وبوارها. ففي تلك المناطق يصل التبخر الى معدلات كبيرة، وتترك جزيئات الملح لكي تتراكم تدريجيا على السطح الى ان يصل تركيز الملح بالتربة الى ارقام مميتة للنباتات.

وفي المناطق الساحلية قد يبدأ التصحر في الأراضي الزراعية من جهة البحر لكي ينتشر الى الداخل باتجاه الصحراء. ففي ليبيا على سبيل المثال، أدى تزايد سكان المدن الى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية من الخضر والفواكه مما أجبر المزارعين على الإفراط في استغلال المياه الجوفية في ري المزروعات بمعدلات تفوق كميات تجدها بفعل مياه الأمطار مما أدى الى تناقص مناسيب مياه الآبار وانسياب مياه البحر اليها، وهكذا أصبح المزارعون يروون محاصيلهم بمياه مالحة مما تسبب في تملح التربة وتحويل الأرض الى مساحات سيخية قليلة الانتاج وهكذا تبور سنويا في كثير من أنحاء العالم، مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة وتلغى من قائمة الانتاج الزراعي بسبب الإفراط في استغلال المياه الجوفية، وعدم إتباع الأسلوب الصحيح للتعامل مع ظروف البيئات الجافة. فالصين على سبيل المثال، تفقد سنويا ما معدله 116 ألف هكتار من الأرض بهذه الطريقة⁽¹⁸⁾.

4- قطع الأخشاب وتدمير الغابات والاحراج

في الأقاليم الشبه مطيرة تتداخل حرفة الزراعة مع الرعي ويزداد تركيز الحيوانات حول الآبار والقرى مما يسبب التدهور الشديد في أحوال البيئة. إن هذا الوضع الذي يمكن أن يوصف بنظام الرعي المستمر حول الآبار والقرى، يرتبط بمظهر آخر للتصحر وهو قطع الأخشاب لاستعمالها في الوقوف والبناء وفي صناعة المعدات الزراعية. كما تستعمل الأوراق والأغصان الرقيقة في غذاء الحيوان، أما الفروع والأغصان الغليظة فيصنع منها الفحم. كما تستعمل في إقامة مصدات الرياح حول المزارع، كما استجد عامل آخر مستهلك للأخشاب ومدمر للغابات في افريقيا وهو استغلالها في تحضير أوراق التبغ الذي يحتاج الى كميات هائلة من الحرارة يتم الحصول عليها بحرق الخشب⁽¹⁹⁾. إذن هناك إستعمالات كبيرة للمواد الشجرية تستوجب قطع أعداد كبيرة من الأشجار والمساهمة في اختفاء الغطاء النباتي والتصحر.

إن بقاء الغطاء النباتي شيء ضروري للحفاظ على التوازنات الطبيعية في البيئة، حيث تقوم جذور الأشجار بامتصاص المواد المعدنية من أعماق التربة وترجعها إلى الأوراق والأغصان والتي عند تساقطها وتحللها فيما بعد تصبح مادة متوفرة على السطح ترفع من خصوبة التربة وتزيد من تماسكها ومقاومتها للانجراف. كما تشكل الشجيرات المتناثرة والحشائش الحولية ملاجئ لتبني حياة الكثير من النباتات والحيوانات الصغيرة. ومن تحت هذه الشجيرات والحشائش تتطلق الحياة لكي تنتشر أجيال جديدة من الحيوانات والحشائش في بقية الأماكن الأخرى. لكن زيادة السكان وتزايد متطلباتهم من موارد الطاقة والغذاء يهدد بلا شك ما تبقى من غابات على سطح الأرض. فالمعدل السنوي لإبادة الغابات الاستوائية في البرازيل على سبيل المثال، ارتفع من 11.3 مليون هكتار سنة 1980 إلى 17 مليون هكتار سنة 1989⁽²⁰⁾.

5- تخلف النظم الزراعية

في المناطق الحرجية بأقاليم المطر السوداني، يختار المزارع قطعة أرض ويقوم بقطع ما يمكن قطعه من أشجار ثم يحرق ما يتبقى منها "Slash and Burn Agriculture" لكي يتمكن من تنظيفها وأعدادها للزراعة لعدة سنوات متتالية إلى أن تضعف خصوبة التربة ثم ينتقل إلى قطعة جديدة ويفعل بها مافعله بسابقتها من قطع وحرق ثم زراعة إلى أن تضعف خصوبتها هي الأخرى فينتقل إلى قطعة جديدة، وهكذا دواليك. وقد يعود إلى قطعة سابقة إذا رأى أنها استعادت خصوبتها، وفي الغالب لا يحدث هذا نظرا لتعرضها للتعرية الشديدة. والأمر لا يبقى سليما عند هذا الحد، بل في كثير من الأحيان تفلت النيران من دائرة التحكم وتنتشر في مساحات شاسعة وتسبب في القضاء على الغابات وما يزيد عن 50% من حشائش المراعي كل عام. وفي هذه الأقاليم الزراعية يبدأ التصحر بالتدهور التدريجي في خصوبة التربة الناتج عن استهلاك المواد العضوية والمعدنية مما يؤدي إلى تفكك التربة وسهولة تعريتها. وتعرية التربة يكون شديدا بالخصوص مع بداية موسم الأمطار حيث تتكون عواصف رياح قوية تؤدي إلى نسف التربة السطحية التي أعدها مسبقا الجفاف الطويل والرعي الجائر، وعند سقوط أول رخة مطر تجد ما تبقى من التربة هشاً يسهل جرفه بواسطة مياه السيول.

في دول شمال الصحراء الكبرى تستخدم الجرارات الضخمة في الحرث العميق للتربة في أراضي الاستبس الفقيرة حيث التذبذب الشديد في كميات الأمطار وفي مواعيد سقوطها وتحدث تعرية الشديدة للتربة خصوصا عندما تحرث الأرض وتبدل السحب في إسقاط الأمطار، فتتلف التربة عرضة لفعل الرياح. كما أن الكثير من الفلاحين يتركها بدون باجثاث النباتات من بدورها مما يحرم التربة من المخلفات العضوية الضرورية لتكون مادة الذبال، ويتركها تحت رحمة عواصف الرياح. وتسبب التعرية الجوفية في تكوين الكثبان الرملية المتحركة التي تشكل خطرا داهما على حياة المراعي والمزارع والواحات والطرق، وفي كثير من الأحيان تغطي الكثبان مساحات كبيرة من قرية أو حتى كلها بالرمال مما يضطر الأهالي إلى الهجرة. إن حبات الرمال المنقولة بواسطة الرياح تقوم بقصف الأشجار فتسقط الأوراق وتتكسر الأغصان الطرية، أو تؤدي في النهاية إلى طمر الأشجار بالكامل تحت أطنان الرمال مما يؤدي على موتها خنقا. إن الاستغلال المكثف وغير المنظم للأرض في الزراعة والرعي يؤدي إلى تقوية ميكانيكية التصحر إلى حد كبير، فالأرض التي كانت منذ عهد قريب غابية وخرجية تحولت في الحاضر إلى مساحات قاحلة لا تختلف في مظهرها عن مظهر الصحراء في شيء، حيث جردت من كل النباتات والتربة الخصبة وتعبث بها الكثبان الرملية المتحركة.

5- استيراد نماذج اقتصادية غريبة عن البيئة

التحول الاقتصادي الزراعي والصناعي الذي شهدته الدول الفقيرة لم يأت نتيجة تطور تدريجي في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية من داخل مجتمع الدولة الواحدة، بل أتى نتيجة استيراد نماذج اجنبية أثبتت في كثير من الأحوال عدم صلاحيتها للظروف المحلية، مما أدى إلى نتائج سلبية وخيمة متمثلة في الاعتماد الكلي (أحيانا) على الخبرات الأجنبية في تركيب الآلات وفي تشغيلها وصيانتها، بالإضافة إلى ما أصاب البيئة من تلوث، وتصحر وهجرة الريف إلى المدن، وما صاحب ذلك من نقص في الخدمات وإزدحام وتدهور خلقى وتفكك اجتماعي.

إن الإسراع في النمو الاقتصادي في المجتمعات التقليدية يؤدي إلى خلق جو من التوتر فالتركيز على التصنيع والتجارة كمصادر للغنى السريع سبب في انحسار الزراعة واتساع الهوة بين الريف والحضر، فمتوسط دخل الفرد في الريف بالدول النامية يتخلف بحوالي ستة أضعاف

عما هو في المدن مما يتسبب في هجرة السكان من الريف الى المدن، وخلق مشاكل خطيرة تتعلق بالاسكان والغذاء والخلق الاجتماعي. الى جانب ذلك، فالتصنيع دمر فرص الاعمال التقليدية مثل الصناعات اليدوية، والتجارة البسيطة والمهارات الأخرى بحيث أصبحت هذه الدول تعاني من نقص في الأيدي العاملة ذات المهارات المتوسطة خصوصا في الدول التي اكتشفت النفط ونتيجة للاتجاه نحو الصناعة وإهمال الزراعة، فقد الفلاحين الثقة في الأرض وإهملوها فزادت التعرية، وحتم على الحكومات استيراد الغذاء من الخارج وصرف مبالغ هائلة من الاموال في دعم السلع التموينية للابقاء على أسعارها منخفضة، الأمر الذي لا يشجع المزارع الوطني على الاستثمار بالزراعة، فالمزارع الليبي على سبيل المثال، أهمل شجرة الزيتون لأن تكلفة الجني لا تعطى تكاليف انتاج الزيت مقارنة بالاسعار الزهيدة التي يباع بها الزيت المستورد وحصل الشئ نفسه للقمح والشعير، فالمستورد من هذه السلع أرخص بكثير من المنتج المحلي مما أدى الى عزوف المشتري عنها وسبب بوارا للمزارع.

لقد أدت برامج التطعيم ضد الأمراض المستوطنة وبرامج مكافحة الحشرات والمساعدات الأجنبية الغذائية في كثير من الأحيان الى تناقص معدلات الوفيات في البلدان المختلفة في حين بقيت معدلات الانجاب كبيرة مما أدى الى تزايد أعداد السكان، فمنذ عام 1950 الى يومنا هذا تصاعد عدد سكان العالم من 2.5 بليون انسان الى 5.6 بليون بمعدل سنوى قدره 94 مليون، 80% منهم في الدول الفقيرة. إن استجلاب الآلة والأدوية ومقاومة الأمراض المنقشية والرعاية البيطرية لم تكن مصحوبة بتربية وتعليم هادف حتى يتلاءم التقدم التقنى بتطور اجتماعى يستطيع مجاراته. إن الذى حصل لا يتعدى استيراد التقنية في ظروف تخلف اجتماعى وثقافى مما ساهم الى حد كبير فى اساءة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وتدهور أحوال البيئة.

فالتعليم لم يصل أقاليم الساحل الشمالية إلا نادرا، وحتى في الأماكن التي وصلها كان تأثيره سلبيا لأنه أدى الى هجرة المتعلمين، حيث من النادر أن يرجع المتخرج من التعليم المتوسط أو العالى الى قريته التي ولد وترعرع فيها. وخطأ التعليم انه كان مبنيا على نماذج ومفاهيم مطورة في الغرب، كان هدفه منصب نحو تعليم الطلبة كيفية العيش في المدن البيروقراطية بدلا من تلقين معلومات ومهارات تمكن من التعامل مع ظروف البيئة الزراعية والرعية، فالتقدم

التدرجى باتجاه الاقتصاد العالى، وحفر الأبار الجديدة، وتحسين وسائل الطب البيطرى شكلت جزءا من فلسفة تطور، الغرض منها تحويل البدو الى دائرة النظام الاقتصادى بدون الأخذ فى الاعتبار المخاطر الحقيقية المرتبطة بهذا الاتجاه.

6- التسليح

لكى تبقى الدول الفقيرة مرتبطة بالغرب الاستعمارى تم خلق بقع التوتر المستمر بها، فالحدود صممت بحيث لا تتمشى فى كثير من الأماكن مع الفواصل الطبيعية والبشرية، بل جعلت لكى تفصل شعبا واحدا وتقسمة إلى دولتين، أو تقسم أمة واحدة الى مجموعة من الدول وزرعت بينها بذور الشقاق إلى الأبد مما يتطلب التزود بالسلاح من أجل القوة وفرض الهيمنة أو ضمان الحماية ضد المطامع الخارجية، إن التسليح الذى تصل مصاريفه فى بعض الدول الى 40% من الدخل القومى، يحرم قطاعات التنمية الأخرى من الأموال الضرورية ويركز أغلب الثروة فى أيدي شريحة صغيرة مسيطرة على السلطة.

المستقبل الغذائى فى الدول التى تواجه التصحر

على الرغم من أن التعدين والسياحة والتجارة تساهم فى دخل بعض الدول الصحراوية إلا أن معظم السكان هناك يعيشون على الزراعة والرعى، ولسوء الطالع، نجد أن معظم الأقاليم الجافة قد تختلف عن غيرها فى مجال انتاج ما يكفى سكانها من غذاء، ويظهر ذلك جليا فى الجدول التالى:

الدولة	معدل دخل الفرد من الحبوب (كجم)		نسبة التغير %
	1952-1950	1975-1973	
افغانستان	263	234	11-
الجزائر	221	87	61-
اثيوبيا	280	190	14-
ايران	182	185	2+
العراق	269	156	42-
الأردن	143	79	45-
لبنان	44	20	45-
ليبيا	99	106	7+
مالي	267	164	45-

نسبة التغير %	معدل دخل الفرد من الحبوب (كجم)		الدولة
	1975-1973	1952-1950	
22-	213	272	المغرب
44-	169	303	النيجر
31+	186	142	السنغال
47+	150	102	السودان
24-	241	315	سوريا
15-	184	216	تونس
7-	180	193	بوركينا فاسو

المصدر: ايكولم وبرأون نقلا عن وزارة الزراعة الامريكية (USDA)

ويشير الباحثان ايكولم وبرأون إلى أن الفترة 1975-1950 شهدت تضاعف الانتاج الغذائي في العالم، وفي الوقت نفسه إزداد عدد السكان بحوالي الثلثين مما يعنى للوهلة الأولى ارتفاع معدل انتاج الفرد بأكثر من الثلث. ولكن الذى حصل هو أن أغلب الزيادة الغذائية تمت في الدول الغنية، فالدول الفقيرة ساهمت بحوالى 80% من الزيادة السكانية، لكن بنسبة قليلة جدا الانتاج الغذائى. والأسوأ من ذلك يشير الجدول رقم (1) الى ان معدل انتاج الفرد في اغلب الدول الصحراوية قد هبط بسبب العديد من العوامل اهمها:

- 1- نقص موارد الطاقة.
- 2- نقص الخبرة والتكنولوجيا.
- 3- تدهن وسائل المواصلات.
- 4- نقص الموارد المالية لشراء الاسمدة والمبيدات، لتطوير موارد المياه واستصلاح الاراضى البور.
- 5- التصحر

إن تناقص معدلات إنتاج الغذاء الذى يوضحه الجدول رقم (1) يقود الى أحد أمرين: إما أن الدول المعنية تعوض ذلك النقص بالاستيراد من الاسواق الدولية فى حالة توفر النقد الاجنبى لديها، أو انها تقف مكتوفة الايدى إذا كانت فقيرة فتبقى فى انتظار مساعدات الاغاثة الأجنبية كما هو حاصل في دول الساحل، والصومال و انغولا وموزمبيق.

إن لكل دولة من الدول الصحراوية امكانيات زراعية يمكن تطويرها في سبيل سد حاجة السوق المحلي، إلا أن التصحر أينما يقع يقلل من تلك الامكانيات، ويمتص نسبة كبيرة من الفوائد الناتجة عن الاستثمارات التنموية ويخلق الفقر حتى في الدول التي تظهر بها زيادة في الانتاج الزراعى نظرا لأن الزيادة الانتاجية سوف لن ترجع بالفائدة إلا على شريحة صغيرة مالكة لأجود الأراضى، كما أن تلك الزيادة الوهمية تحجب حالة الفقر والتدهور البيئى الذى تعاني منه الدولة فى مجملها. إن حالة التخلف الذى تشهده الدول الصحراوية تشير فى الغالب الى وجود ضياع كبير فى الموارد والامكانيات الانتاجية، ففي كثير من هذه الدول تمر مياه الأنهار بدون الاستفادة منها كما ينبغي، فالسودان على سبيل المثال، تمتلك أجود الأراضى الزراعية، وموارد مائية طائلة لكنها تعيش حالة الفقر والجفاف والتصحر على بعد عدة كيلومترات من نهر النيل.

إجراءات مكافحة التصحر

إن الصحراء من الظواهر الطبيعية التى واكبت الحياة على سطح الأرض، والمناخ فى أى مكان عرضة لتغيرات وذبذبات سنوية وفصلية وتبدلات شبه دورية يتراوح دوامها من بضعة سنوات إلى آلاف وملايين السنين، وفى الفترات المطيرة تتوسع حدود الاستبس باتجاه الصحراء أما خلال الفترات الجافة فإن الصحراء هى التى تتوسع على حساب الاستبس المجاورة لها. إذن فى الماضى تعودت أقاليم العروض الجافة وشبه الجافة على فترات توسع الصحراء وأخرى تقهقرت فيها تبعاً لتغيرات نظم الضغط الجوى والرياح المتحكممة فى كميات الأمطار وأوقات سقوطها لكن الوضع الذى نحن بصددده يشهد تدخل عنصر جديد وفعال فى المعادلة، ألا وهو الإنسان الذى أخذ يساهم الى حد كبير فى ميلان كفة التصحر على حساب الخضرة حتى خلال الفترات المطيرة ناهيك عن الفترات الجافة إن تزايد أعداد السكان وتزايد متطالباتهم من الغذاء والطاقة والسكن يستوجب التوسع الزراعى والرعى وفى قطع الأشجار وانتشار المدن مما يفرض ضغوطات شديدة على الموارد النباتية والمائية والتربة، ينتج عنه تدهور شديد فى أحوال البيئة متمثلة فى اختفاء الغطاء النباتى وانجراف التربة وغور المياه الجوفية، وبعبارة أخرى تصحر مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة بحيث أصبحت ملامحها لا تختلف فى جديها عن

جذب الصحراء المجاورة لها، وأصبحت تشكل خطرا داهما على حياة السكان مما استوجب هجرتهم الى المدن بأعداد كبيرة تشكل عبئا كبيرا على امكانيات المدن المضيفة.

إن مشكلة التصحر في كثير من الأقاليم بأفريقيا وآسيا بالذات ما هي إلا نتيجة من نتائج سوء استغلال الموارد الرعوية والزراعية الشجرية في بيئات شديدة الحساسية لهذه الأنواع من الاستعمالات. كما أن تكرار فترات الجفاف يؤدي بلاشك الى تفاقم مشاكل التصحر سنة بعد أخرى خصوصا وأن معظم الدول المعرضة لهذه الظاهرة هي من أفقر دول العالم حيث تستطيع الواحدة منهم بمفردها الاستجابة بطريقة علمية وفنية صحيحة لمقتضيات الظروف التي تواجهها. إذن، مشكلة التصحر لا يمكن أن تحل بقرارات جزئية في مكان دون آخر ولا في قطاع دون آخر، بل الحاجة تستدعي تطوير مخطط شامل للنظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية ككل. فالبرامج التي تتطلب تدخل تكنولوجي أو بيئي يجب أن تتسجم مع البرامج الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بخصوصيات كل موقع جغرافي على حده.

إن مشكلة التصحر ليست ناتجة عن مسببات مناخية بقدر ما هي بشرية، وعليه فقبل البدء في إجراءات المكافحة والاستصلاح البيئي لابد من معالجة المشاكل البشرية، الاجتماعية والاقتصادية منها أولا، ثم التوجه الى مقاومة التصحر فيما بعد.

إذن من الناحية النظرية لا يمكن وقف التصحر مادام المناخ يتغير والسكان يقرأون، نكنه من الناحية العملية يمكن التعامل معه بالفهم الواعي لمحدوديات البيئة وامكانياتها وبالتخطيط السليم والتنظيم والادارة الحازمة. إذ يمكن بكل ذلك الحد من المعدل الذي تتصحر به الأرض في كثير من الأماكن، وبوقفه في أماكن أخرى تتناسب ظروفها مع اجراءات المقاومة واستصلاح بعض الأراضي التي انتابها القليل من التصحر، وفيما يلي نقترح بعض الاجراءات التي بالإمكان اتخاذها للمساهمة في الحد من مشكلة التصحر.

1- الفهم الصحيح لظاهرة التصحر

انه من المهم جدا إدراك ان الزحف الصحراوي لا يعنى وجود جبهة عريضة من الكثبان الرملية تزحف في خط مستقيم كموج البحر العاتى الذي لا يمكن التصدي له، بل الأصح من ذلك أنه يعنى حدوث تدهور في أحوال الأقاليم الزراعية والرعوية والغابية يؤدي الى تحولها

الى مساحات قاحلة لا تستجيب لمحاولات الانسان الاصلاحية حتى خلال السنوات المطيرة. فالمناطق التى تتعرض الى جور الاستغلال وتترك تربتها عارية، سرعان ما تتحول الى كثبان رملية متحركة تهدد المستوطنات البشرية، أو تتحول الى بقع صخرية أو رملية غير منتجة. فإذا رسخ هذا الفهم لطبيعة التصحر لدى الغالبية العظمى من الجمهور فإنه لا محالة مؤنسا الى نتائج ايجابية بخصوص التقليل من معدل التصحر. إن سلوك الانسان نحو البيئة ما هو إلا إنعكاس لمدى فهمه أو إدراكه للعلاقة التى تربطه بها، فالانسان الواعى يتضابق كثيرا من رؤية شجرة محطمة، ناهيك عن القيام بتحطيمها بنفسه.

2- فى التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة

إن أغلب الدول التى يتهددها التصحر هى من أفقر الدول فى العالم (مع وجود بعض الاستثناءات بالطبع كالجماهيرية والولايات المتحدة على سبيل المثال) وأى برنامج يخطط له من أجل مكافحة التصحر سوف يفشل ولا يتعدى مراحل التخطيط على الورق بسبب عدم توفر الامكانيات العملية والمالية لتنفيذه لذا يجب التنبيه الى أن البرامج الكبرى لمكافحة التصحر فى الأقاليم الفقيرة (كدول الساحل مثلا) لا تنجح إلا بالمساعدة السخية من الخارج.

3- الحد من معدل النمو السكاني

إن تزايد أعداد السكان وانخفاض مستوى المعيشة ونقص الموارد الطبيعية يؤدى الى المزيد من الضغوط البشرية على موارد التربة والنبات الطبيعى مما يتسبب فى تفاقم مشاكل التصحر، وهذا يقود بدوره الى المزيد من التدهور الاقتصادى والاجتماعى والى المزيد من التصحر وهكذا فى دائرة مفرغة ليس لها نهاية. لذا يجب تسخير وسائل الإعلام والثقافة وتوجيه برامج التعليم لأجل خلق قناعات راسخة لدى السكان لضرورة الحد من النسل وتنظيم حجم الأسرة لكى تتناسب الكثافة السكانية مع القدرة الاستيعابية للبيئة. إن أصنق دليل على محدودية القدرة الاستيعابية لموارد البيئة فى البلدان الفقيرة كنول الساحل مثلا، يظهر واضحا فى الهجرة الجماعية من الأرياف الى المدن، ومن المدن الى الخارج حيث يتوقع المهاجرون إيجاد ظروف معيشية أفضل، لكن يستهون فى المدن الصعيح فى الداخل، وفى ظروف حياة مهينة فى الخارج.

4- تطوير المراعى وتطوير حرفة الرعى.

هنا يجب العمل على ابقاء الكثافة الحيوانية دون القدرة الاستيعابية للمراعى تجنباً لمشاكل الرعى الجائر والعمل على رفع الكفاءة الانتاجية للأرض باستعمال الأسمدة الكيماوية وزرعها بأنواع الحشائش المحسنة التى تتحمل الجفاف، وتطوير برامج الرعاية البيطرية للحيوانات، وتطبيق برامج الرعى الدورى حيث يقسم المراعى الى عدد من القطع يتم الرعى فيها بالتناوب مما يعطى الأرض فرصة الراحة تستعيد فيها خصوبتها من جديد، كما يجب تطوير برامج لتسويق الحيوانات وقت الحاجة وانشاء مخازن للعلف الجاف والعلف المركز لاستعماله فى مواسم الجفاف تجنباً للرعى الجائر والتصحر.

ان الهدف النهائى من كل ما تقدم يجب ان ينصب على تحقيق زيادة فى الانتاج الحيوانى عن طريق تحسين الأنواع ومنع النفوق بسبب الجوع اثناء فترات الجفاف.

5- تجنب الزراعة البعلية فى المناطق الهامشية

إن الزراعة البعلية تحمل الكثير من المخاطر على البيئة خاصة فى تلك المناطق الهامشية قليلة الأمطار، فالحرث العميق للتربة باستعمال الجرارات يعد التربة لقمة سائغة للانجراف بواسطة عواصف الرياح الجافة أو بواسطة سيول الأمطار المنهمرة أو كلاهما معا خلال فترة زمنية قصيرة.

6- ترشيد إستهلاك المياه الجوفية فى الواحات

إن الاستغلال المكثف للمضخات الكهربائية فى الآبار السطحية فى الواحات تؤدى الى تسارع هبوط منسوب الماء الجوفى وتجفيف طبقات التربة الواقعة فى مجال عروق أشجار النخيل مما يؤدى حتماً إلى موت غابات النخيل والتصحر. كما إن ضخ كميات هائلة من المياه من آبار ارتوازية مسبقة بدون توفير أنظمة متطورة لصرف مياه الري الزائدة عن حاجة التربة والنبات يؤدى الى رشح تلك المياه الى أسفل مما يتسبب فى ارتفاع منسوب الماء الجوفى الى السطح وتملح التربة. وعلى ذلك فقبل البدء فى استغلال البنيات الجافة التى تتفوق بها معدلات التبخر الممكن على معدلات الأمطار السنوية باضعاف مضاعفة، يجب دراسة خصائص طبقات المياه ونوعياتها وخصائص التربة ومدى ملائمتها للزراعة، والعمل على إقامة شبكات متطورة

للتخلص من المياه الزائدة عن حاجة النبات والتربة لأنها تحتوى على تركيزات كبيرة من الأملاح.

7- الحد من زحف المدن على الأراضي الزراعية

فى جميع دول العالم المتقدم والنامى على السواء تنمو المدن بمعدلات كبيرة على حساب الأراضي الزراعية، وتدفع الزراعة لكى تتوسع على حساب المراعى والغابات، وهذا بدوره يجبر الرعاة الى الالتجاء إلى أراضى هامشية فقيرة وأكثر عرضة لمخاطر الجفاف والتصحر، فخلال سنوات الجفاف تتعرض المراعى للرعى الجائر مما يتسبب فى تفكك التربة واضعاف تماسكها فيسهل انجرافها بواسطة عواصف الرياح الجافة، كما يتسبب القحط فى هلاك أعداد هائلة من الحيوانات جوعاً، وعليه يجب العمل على وقف هذا الاتجاه الخاطئ فى نمو المدن على حساب الأراضي الزراعية عن طريق برامج مقننة، وتوجيه نمو المدن نحو الأراضي الصخرية والسبخية، كما يفضل تشجيع النمو الراسى فى شكل عمارات بدلا من النمو الأفقى فى شكل وحدات منفصلة.

8- تطوير النظم الزراعية

إن أسلوب الزراعة البدائى المعتمد على الزراعة المتقلبة يؤدى فى النهاية الى تدمير الأراضي الحرشية والتصحر، لهذا لابد من تطوير حرفة الزراعة بإتباع الطرق العلمية الحديثة المتمثلة فى تخصيص التربة واستعمال المبيدات وتطبيق النظام الدورى فى المزروعات تتبادل خلالها محصولا بقوليا يرفع من خصوبة التربة، كما يجب ترك بقايا المزروعات وعدم اقتلاعها بجذورها، فالجذور تساهم فى تثبيت التربة بالإضافة الى تحسين قوامها ونفاذيتها للمياه مما يقلل من معدلات الجريان السطحى والانجراف. كما يجب الاتجاه نحو الزراعة المروية المستقرة بتنمية الأراضي الصالحة للزراعة بالقرب من مجارى الأنهار وفى الأودية واقامة السدود والقنوات وحفر الآبار. إن برامج الرى الدائم توفر الأساس لتوطين البدو الذين يهددهم التصحر. لكن يجب التنبيه إلى أن برامج الرعى فى هذه الأقاليم مكلفة اقتصاديا وتتطلب تكنولوجيا مستوردة ومهارات دقيقة فى الإدارة والتشغيل. إن القشل فى إتباع الطرق العملية فى إدارة المياه يؤدى الى اضاءة المياه وفقدان خصوبة التربة بالتملح وفى الأراضي الملحية يمكن التقليل من تركيز الأملاح بها

عن طريق غسل التربة، وذلك بغمرها من حين إلى آخر بطبقة من المياه العذبة لإذابة الأملاح التي يتم رشها إلى شبكة من قنوات الصرف مصممة خصيصا لهذا الغرض. كما يمكن استعمال الجير الناعم لأجل أحداث التبادل الكيماوى المطلوب فى التربة الملحية، كما يمكن الاستفادة من تلك التربة بزراعة أنواع من المحاصيل التي تتحمل الملوحة. وفى الأراضي المتصلبة، يمكن استعمال الحرثة العميقة لت هشيم وتفتيت كتل التربة، وقد يستدعى الأمر نقل كمية من التربة الرملية الخشنة القوام وخلطها بها حتى تزداد نفاذيتها للمياه، ولكن هذا الإجراء مكلف بالطبع ولا يمكن تطبيقه إلا فى مناطق صغيرة ذات أهمية مكانية كالمساحات المحيطة بالمدن أو للموجودة بداخلها حيث الاستفادة منها فى إقامة منزهات واستراحات ذات مردود اقتصادى كبير يمكنه من تغطية تكلفة الاستصلاح فى وقت قصير، أما على المنحدرات فيجب العمل على إضعاف طاقة جريان المياه السطحية بإتباع أسلوب الحرثة الكنتورية، لأن أخاديد الحرث تشكل سدود وخزانات تحتفظ بالمياه وتترشح منها ببطء فى التربة بدلا من جريانها بسرعة عندما يكون الحرث متعامدا مع خطوط الكنتور، مما تسبب فى انجراف التربة وتكون الجداول والأخاديد. أما الأراضي الشديدة الانحدار فيمكن الاستفادة منها بعمل مدرجات تشكل بذاتها أحواض ترسيب وتخزين المياه والتربة وفى الأقاليم القليلة فى أمطارها يمكن الاستفادة من الأرض بغرس الأشجار التي تتحمل الجفاف، لكن لابد من تعهد هذه الأشجار فى المراحل الأولى من عمرها بالحماية والسقاية الى أن تضرب جذورها فى الأرض، ويمكن زيادة نصيب كل شجرة من مياه الأمطار بإنشاء حوض تجمع للمياه حول الجذع، كما يمكن التقليل من الفاقد عن طريق البخر بتغطية سطح التربة بطبقة من الصخور الناعمة أو القش وظيقتها كمر حدة الأشعاع الشمسى وتظليل التربة والابقاء على حرارتها أقل من حرارة الأراضي المجاورة.

9- البحث عن بدائل جديدة للطاقة

إن قطع الأشجار كمصدر أساسى للوقود بدون إعادة التشجير، وعدم العملية الجديدة للأراضي حديثة التشجير بشكل خطرا على مستقبل التوازن البيئى فى الدول المعرضة للتصححر. فالغطاء النباتى هو الذى يثبت التربة ويحميها من الانجراف. وعليه يجب البحث عن مصادر

جديدة ومتجددة للطاقة وتطويرها لاستغلالها فى مجالات الطهى والتدفئة كالطاقة الشمسية والريحية، والغاز الطبيعى والبتترول وطاقة المياه، بدلا من الاعتماد الكلى على الأشجار فى ذلك.

10- العمل التطوعى المنظم

أن جميع البرامج الموجهة إلى اقناع الأهالى لأجل المشاركة فى برامج مكافحة التصحر سوف لن يكتب لها نجاح ما لم تكن مرتبطة بمشاكل حقيقية يشعرون بها. إذ أن هناك الكثير من الأدلة التى تؤكد على أن فهم الأهالى للمشكلة يختلف تماما عن فهم الأجنبى والسبب هو أنهم تعودوا عليها وأصبحت شيئا مألوفا لديهم، إن فشل الأهالى فى إدراك خطورة التصحر ناتج عن اعتقادهم الراسخ بأن التصحر ظاهرة طبيعية ولا يمكن عمل أى شئ حيالها. إن هذا الفهم الخاطئ للمشكلة يشكل عقبة أمام نجاح أى برنامج لمكافحة التصحر. فعلى سبيل المثال، عندما تقوم دولة ما بتنظيم برنامج للتشجير لصد حركة الرياح وتثبيت التربة تجد الأهالى يعزفون عن المشاركة طواعية، وإذا نجح البرنامج ونمت الأشجار تجدهم لا يترددون فى قطعها لاستعمالها كمصدر للطاقة أو فى تغذية حيواناتهم. وعلى ذلك فقبل أن يحارب التصحر على أرض الواقع، يجب القيام بحملات توعية شاملة للجماهير لأجل اقناعهم بحقيقة التصحر وسبل التغلب عليه.

11- حماية الأراضى الرعوية من الزحف الزراعى

لقد اتجهت الكثير من الحكومات الى تشجيع زراعة المحاصيل النقدية مثل الكوكا والفول السودانى، والبن والتبغ لأجل التصدير والحصول على النقد الأجنبى، وهذه المحاصيل تتطلب أجود الأراضى الزراعية، مما أدى الى زعزعة مناطق انتاج المحاصيل الغذائية كالتشعير والذرة والشوفان الى الأراضى الرعوية المجاورة وهذا دفع بدوره الرعاة باتجاه حدود الصحراء مما جعلهم أكثر عرضة لكوارث الجفاف والمجاعات وعرض الأرض الى مشكلة الرعى الجائر والتصحر، لهذا يجب التدخل لحماية الأراضى الرعوية ومنع استعمالها فى الزراعة، كما يجب فرض رسوم مقابل استعمالها، وتصرف تلك الأموال فى تطوير مراعى جديدة وفى تحسين ظروف حياة الرعاة.

12 - إعادة التشجير

يمكن استصلاح الأراضي التي تعرضت لجور الاستغلال والتصحر بتنظيم حملات

تشجير مكثفة نظرا لأن الغطاء النباتي يساهم في تحسين ظروف البيئة بعدة طرق منها:

(أ) تظليل التربة وحمايتها من الأشعاع الشمسي المباشر والتقليل من سرعة الرياح ومن معدلات التآفق الحراري ومن معدلات التبخر.

(ب) زيادة تركيز المواد العضوية والمعدنية بالتربة مما يؤدي الى تحسين قوام التربة وزيادة نفاذيتها للمياه وهذا بدوره يقلل من حدة الجريان السطحي والانجراف.

(ج) التقليل من معدلات التعرية الهوائية.

(د) توفير بيئة مناسبة لحياة تركيبيه معقدة من الحيوانات والطيور والحشرات التي تساهم في الحفاظ على التوازن البيئي، كما تساهم الغابة في إزالة ما علق بالهواء من ملوثات عادية وصلبة عن طريق الامتصاص والارساب، وتزود الجو بالأوكسجين.

13 - دراسة خصائص كل من التربة والمناخ المحلي لمعرفة مدى ملائمتها لبرامج التشجير

قبل البدء في برامج تشجير مكثفة لابد من دراسة مقومات التربة وخصائص المناخ

المحلي لمعرفة مدى ملائمة ظروف البيئة المحلية لعمليات التشجير. إن كثيرا من برامج التشجير لم تنجح في كثير من المناطق بسبب ضحالة التربة. فالتربة الضحلة ليس بمقدورها تخزين الرطوبة اللازمة لنمو الأشجار خلال فترات الجفاف، كما أنها لا توفر العمق اللازم لنمو نظام جذري بمقدوره تثبيت جذوع وفروع الأشجار الثقيلة، كما أن كثيرا من المشاريع فشلت ليس لوجود مشكلة في التربة، بل لوجود نقص في كميات الأمطار الضرورية لنمو الأشجار، لهذا يجب التأكد من ملائمة ظروف التربة والمناخ لعمليات التشجير، فالتربة يجب أن تكون عميقة، والأمطار بكميات مناسبة.

14 - تطوير نظم المواصلات

إن تخلف نظم المواصلات في كثير من الدول يعتبر من أهم المعوقات في طريق النمو

فهو يزيد من عزلة الرعاية الذين دفعوا بعيدا في مناطق معزولة، مما يعرقل فرصة التبادل

التجارى بينهم وبين المزارعين وسكان المدن. لهذا يجب اقامة الطرق التى تمكن من ربط الأسواق الرئيسية فى المدن والموانئ بفروع لها فى الأرياف والمراعى النائية.

15- تطوير الاقتصاد لايجاد بدائل أخرى للشغل غير حرفة الرعى وقطع الأشجار

إن قوانين حماية الغابات بمفردها لا تكفى لأن تكون رادعا لمنع قطع الأشجار حتى مع وجود الأسلاك الشائكة ومراقبة شرطة حرس الغابات. فالأسلاك يمكن أن تقطع، والشرطى يمكن أن يرتشى بالمال لكى يتغاضى عن سرقة الحطب. إن الفقير المعدم مجبر على البحث عن وسيلة للكسب ولو سرقة الحطب من الغابة التى كلفت المجتمع الكثير من الجهد والمال، فالتصحر لا يعنى شيئا بالنسبة للفقير الجائع، لهذا فإن أول خطوة يمكن اتخاذها فى سبيل مقاومة التصحر تبدأ بمحاربة الجوع والفقر والتخلف ولا يتم ذلك إلا بالعمل على إيجاد فرص بديلة للكسب، كتشجيع الحرفة اليدوية، والزراعة المستقرة والتجارة والسياحة الصحراوية، إن بمقدور السياحة المساهمة فى تنشيط الاقتصاد الوطنى، فهى تمكن من الحصول على العملة الاجنبية لشراء الوقود وتحسين أوضاع السكان والبيئة، ومن متطلبات نجاح السياحة الصحراوية اقامة وكالات السفر، وإنشاء الطرق والاستراحات، والدعاية المكثفة بجميع الوسائل الاعلامية.

كما يجب توجيه التنمية الصناعية لان تكون مكملة للزراعة فى جميع مراحلها كصناعة الآليات الزراعية، والأسمدة والمبيدات، وصناعة تعليب الخضر والفواكه وصناعة التغليف لأجل التصدير.

الهوامش والمراجع

- 1- Echolm, E. and R. Brown. "Spreading Deserts: The Hands of Man", World Watch paper, B. 1977.
- 2- Lamprey, H. E., Report on the Desert Enchroachment Reconnaissance in Northern Sudan, 21 October to November 1975. Nairobi-Undated.
- 3- Brabyn, H., "Drought over Africa" UNESCO Courier (26), 1973, p. 66.
- 4- Echolm, E. and R. Brown, 1977, op. cit.
- 5- راجع، امحمد عياد مقيلى، اجراءات مكافحة التصحر بأقاليم الساحل، مجلة الابحاث الصحراوية، العدد (3) تحت الطبع، وكذلك:
Chouelsley-Thompson, I.L., "The Expanding Sahara", Environmental Conservation. Vol. 1, 1974, pp. 5-13. Stebbing, E. P. "The Man-Made Desert in Africa: Erosion and Drought Supplement to Journal of Royan African Society. African Affairs, 1937. Cooke, 1963.
- 6- Whyte, R. O. "The Significance of Climatic Change for Natural Vegetation and Agriculture" in Arid Zone Research, XX, UNISCO, Paris, 1963, p. 38.
- 7- Cleudsley Thompson, I. L., (1974), op. cit.
- 8- للمزيد من التوضيح بخصوص المؤثرات الخارجية راجع: امحمد عياد مقيلى "التغيرات المناخية وأثرها فى الانسان والبيئة"، مجلة الجامعة، العدد الأول، 1993، 60-104w وكذلك، امحمد عياد مقيلى، "دورات البقع الشمسية وأثرها فى المناخ"، مجلة العلوم الانسانية، العدد (3) فى اجراءات الطبع.
- 9- Mass, C and S. H. Schnieder. "Statistical" Evidence on the Influcne of Sunspots and Volcanic Dust on Long Term Temperature Records".

Journal of Atmospheric Science. Vol (34), 1977, p. 1995. Also, Taylor, B. Etol. "Volcanic Eruption and Long Term Effect". Quarterly Journal of Royal Meteorological Society, Vol. 196, 1980, p. 175.

10- Baldwin, B. et al. "Stratospheric Aerosols and Climatic Change. "Nature, Vol 263, 1976, p. 551.

11- امحمد عياد مقيلى، "التغيرات المناخية وأثرها فى الانسان والبيئة، مرجع سابق.

12- Otterman, J. "Baring High, Albedo Solar Radiation by Overgrazing: A hypothesized Desritication" Mechanism Science "Drought 1974, Charney, J. and P. H. Stone." Drought Mechanism. Science, 187, p. 434.

13- امحمد عياد مقيلى، "الجفاف والتصحر بالمناطق الجافة وشبه الجافة، ومخاطر استخدام الملخصات الاحصائية فى تعريف الجفاف ومقاومة التصحر"، مجلة كلية التربية، العدد (12) تحت الاجراء.

14- Dickson, R. R. "Weather and Circulation of June 1980-Inception of a Heat Wave and Drought over the Central and Southern. Great Plains," Monthly Weather Review, Vol 180, 1980, p. 1469, Namias.

J. "Some Causes of United States Drought

Journal of Climate and applied meterology, Vol. 22, 1983, p. 30.

Bryson R. A. and W. P. Lowry, "Synoptic Climatology of the Arisona Summer precipitation Singulanty" Bulliten of American Meteorologiell Society, Vol. 36, 1995, p. 329, Dey, B. "Application of 700-Milida Synoptic Climatology to Brought Analysis Geographica Bulliten No. 18, 1979, p. 21.

Bryson, R. A. "Drought in Sahelia: Who or What is to Blaim" The Ecologist, Vol. 3, P.M. and P.B. Wright", The Ellropeaw Drought of 1975/76 and its Climatic Context." Progress in Physical Geography, Vol. 2,

- 1977, p. 237, Lamb. H. and A. I. Johnson, "Climatic Variation and Observed Changes in the Eeneral Circulation" Part I and II.
- Geographical Annals, UOP (41), 1959. Winstanly, D. "Rainfall Patterns and General Atmospheric Circulation." Nature, Vol (245), 1973.
- 15- Echom. E. And R. Brown, 1977, op. cit.
- 16- Wade, N. "The Sahelian Drought: No Victory for Western Aid", Science, 185, No. (4147).
- 17- Le Houerou, H. N., "North Africa: Past, Present, Future". In Dregene (Edt). Arid Land in Transition, Wiash, D.C. American Association for Advancement of Science, 19.
- 18- ساندرا بوسثيل، ترجمة: د. محمد صابر، مياه الزراعة - التصدى للقيود، معهد مراقبة البيئة العالمية (وورلد واتش) وثيقة 93، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
- 19- محمد نصر، "اقتصاديات التبغ فى افريقيا، (مجلة الاستثمار) العدد (34) يونيو 1992، ص 63.
- 20- إدوارد صوما يستكر سلوك العالم الانتحارى مجلة نطف العرب، العدد (34) 1995، ص 41.